

تنظيم العلاقات بين الملاك وصغار الزارعين

لحضرة صاحب العزة محمد علي ناصر بك

كبير خبراء بنك التسليف الزراعى

العلاقة بين ملاك الأراضى الزراعية والمستأجرين من المشكلات التى بقيت حتى اليوم بغير حل رغم أهميتها وخطورتها . فإذا استطعنا أن ننظم هذه العلاقة بين هذين الفريقين أقمنا للمجتمع القومى ركنا أساسيا فى إصلاحه وتوطيد أركانه ، بما يرد إلى الفلاح بعض حقه فى الحياة .

إن الحرية التى تخول المالك حق التصرف فى أرضه تخول الملاك أن يؤجروا أراضيهم بالقيمة التى يرونها . إلا أن تعسف الملاك المقتدرين مع المستأجرين الضعفاء يجعل اشتراطات التأجير عبارة عن إملاء لإرادة القوى على الضعيف . فالطرفان غير متكافئين ، وكيف يكون لمستأجر ضعيف إرادة فى عقد ، وهو إن لم يمثل لرغبات المالك طرده من ضيعته بعد أن يكون قد سلبه ما يملك من ماشية وأثاث وغير ذلك ، الأمر الذى اضطر الحكومة الحاضرة إلى تدارك خطر هذه الحالة بمن التشريعات التى تعالجها .

لذلك كان تنظيم هذه العلاقة من أهم الأمور التى يحتاج إليها المجتمع المصرى .

إن المستأجر أو الفلاح الأجير هو العامل الأول فى الإنتاج الزراعى ، فإذا أضعفناه أضعفنا إنتاجه الزراعى أو قوة ما تخرجه الأرض ، وقل ربح المالك من أرضه . وإذا أصلحنا حاله تحسنت حالة المالك ، إذ أن فى تحسين حالة الفلاح وفرة الربح للمالك ، وزيادة قوة الأرض على الإنتاج ، وإنعاش الحالة الاقتصادية ، ترفيها وسعادة للمجتمع القومى .

تفكر الحكومة فى رفع مستوى حالة الفلاح والأجير والمستأجر ، وتعمل على تعميم تعليمهم وبناء المستشفيات لهم وسد حاجاتهم من المياه الصالحة للشرب الى غير ذلك من المشروطات التى تم بعضها وشرع فى تنفيذ بعضها الآخر ، كل ذلك طيب وحسن ولازم ، ولكن ألزم من ذلك إنقاذ هذا المسكين من الجوع وسره من العرى .

يطلبون من الفلاح أن يكون نظيفاً في مسكنه وجسمه وملابسه، وينسبون أنه يجب أن يتمكن من الحصول على مقومات هذه النظافة، وأول هذه المقومات القوت الضروري ثم وسائل النظافة ذاتها كالصابون مثلاً، ثم الملابس التي يراى أن تكون نظيفة، وهذه كلها أشياء لا يتوافر عنده شيء منها، لأن الفلاح وأولاده يكادون لا يجدون الطعام المغذى ولا اللباس الضروري لستر البدن، ويطلبون منه أن يتعلم ويعلم أولاده، وعجيب أن يطلب إلى رجل لا يجد ثمن القوت أن يجد نفقات التعليم، ويطلبون منه أن يعالج نفسه وعائلته وهو لو وجد ثمن الدواء وأجر العلاج لآثر أن يسد به رمقه ورمق ذويه.

اللهم إن هذه المشروعات الهامة التي تعمل لمصلحة الفلاح اليوم يجب أن تسبقها خطوة أهم، وهي تحسين حالته المعيشية.

إن الذين يطلبون كل هذا من الفلاح دون أن يعملوا على تحسين حاله بزيادة دخله إنما يطلبون المستحيل. وليست علاقة المالك بالمستأجر بالمسألة البسيطة، بل هي في اعتقادي الأساس الأول لتحسين حالة الفلاح. لأن الغالبية العظمى من الفلاحين في بلادنا هي طائفة المستأجرين أو العمال الزراعيين. وأما الذين يملكون أكثر من خمسة أفدنة فيستغلون أراضيهم من طريق زراعتها لحسابهم الخاص واستخدام الفلاحين بالأجر اليومي أو من طريق تاجيرها إلى كبار المستأجرين صفقة واحدة أو من طريق تاجيرها صفقات صغيرة لصغار المزارعين— وكبار المستأجرين قد يستغلون الأراضي المؤجرة لهم بطريق زرعها بأنفسهم أى لحسابهم الخاص أو يؤجرونها لصغار المزارعين. فالمحور الذي يدور حوله استغلال الأراضي الزراعية في مصر هو عمل الفلاح الصغير سواء أكان مستأجراً صغيراً أم عاملاً بالأجر اليومي، فصغار الفلاحين إذن هم السواد الأعظم في الريف والإحصاء الرسمي للحكومة يؤيد ذلك.

أما العامل الثاني الذي يجب الاهتمام به فهو حسن توزيع الثروة في مصر، فقد آن الأوان لتعمل الحكومة على تشجيع الملكيات الصغيرة.

ومن الوسائل الفعالة لتشجيع الملكيات الصغيرة تخفيف عبء الضريبة العقارية عن كاهل صغار الملاك، كأن تكون ضريبة الأقطان الزراعية تصاعدية بالنسبة لكل مالك، إذ ليس من العدل أن يدفع المالك لفدان جنينها مصرياً مثلاً ويدفع المالك الخمسين فداناً بواقع جنيه أيضاً لكل فدان، فدخل المالك للفدان لا يكفي أوده كما أسلفنا ولكن دخل الخمسين فداناً يكفي لأن يعيش منه جملة أشخاص عيشه طيبة، ومن السهل جداً على الحكومة أن تعيد توزيع مجموع الضرائب المطلوبة على هذه القاعدة التصاعدية.

كذلك يجب أن ينظم توزيع السكان على المناطق المختلفة في القطر المصري، لأن التوزيع الحالي ينقصه التناوب، فهناك جهات مكتظة بالسكان وجهات أخرى لا يسكنها إلا القليل بالنسبة للأراضي الزراعية الموجودة فيها.

إن أول خطوة يجب أن نخطوها هي تحسين دخل الفلاح ونميته . والسبيل الأول لذلك هو تنظيم العلاقة بين المالك والمستأجر الصغير، فهذه العلاقة هي نقطة الارتكاز التي يقوم عليها دخل الفلاح .

قدرت لجان حكومية — بمناسبة تقدير الضرائب الجديدة على الأقطان الزراعية — إيجارا لكل ملكية . وقد روعيت في هذا التقدير عوامل كثيرة ، أهمها خصوبة الأرض ومقدار ما تنتجه ، فإذا كان هذا التقدير هو أساس الضرائب ، وهي من أهم عاصر ميزانية الدولة فلماذا لا يتخذ قاعدة للأجر ، بمعنى أن تكون هذه القيمة هي حد الإيجار الذي يقوم عليه التعاقد بين المالك والمستأجر ؟ إنى لا أجد أية صعوبة تحول دون إصدار تشريع يحدد إيجار الأقطان على قاعدة الفئات التي وضعتها هذه اللجان بحيث لا تزيد مدة التعاقد على زمن معين ، وإذا اعترض بأن المالك قد يفن إذا زادت أثمان الحاصلات فيمكن أن توضع أسعار للحاصلات كأساس للتعامل ، فإذا زادت الأسعار في وقت استحقاق الإيجار نال المالك نصيبه من هذه الزيادة . وقد سبق أن تدخلت الحكومة في تقدير قيمة الإيجارات عند مادعت الظروف إلى ذلك ، فهذه سابقة لما قيمتها ولا يكون غريبا — وهي تعمل الآن لتحسين حال الفلاح — أن تتدخل مرة أخرى فتضع تشريعا يمنع التعسف في تحديد إيجار الأراضي الزراعية . وربما يعترض البعض على الفئات التي قدرتها اللجان المذكورة باعتبار أن بعضها لا يتفق مع ما تنتجه الأرض ولكن هذا الاعتراض إن صح في بعض الحالات فهو غير صحيح في المجموع ، فهذه الفئات تعتبر في مجموعها مناسبة وسيما في تقدير الإيجارات بمدى سيع سنوات حسب قانون الضرائب الذي وضع حديثا . ولا شك أنها ستكون في المرة المقبلة أكثر انطباقا على ما تنتجه الأرض ، لأن اللجان ستكون أكثر خبرة ومرونة في تقديرها المقبل .

وأرى أيضا أن يسن قانون لتحديد أجور العمال الزراعيين بحيث يوضع حد أدنى يضمن للفلاح أن يعيش عيشة معقولة ، ولا يظن أن في هذا ما يضر كبار الملاك ، بل فيه نفع كبير لهم ، لأنه كلما وجد الفلاح عيشة هائلة ، كان أقدر على خدمة الأرض ، واستمود العائلة في النهاية إلى المالك . وخير لملك أن يدفع خمسة قروش إلى الفلاح القوى النشط الذي تمكنه سلامة جسمه وحسن تغذيته وإكتمال صحته من العمل ثماني ساعات في اليوم . ومن إخراج نتاج وفير ، من أن يدفع نصف هذا الأجر إلى الفلاح الهزيل الضعيف البنية الذي لا يقوى بدنه على عمل طويل ، ولا يستطيع أن ينتج نصف ما أنتج الآخر . ويجب أن ندرك أننا نستطيع بواسطة التشريع الذي يحدد أجور العمال الزراعيين أن نحسن حاله ثلاثة أرباع سكان المطر .

ومن الخير للملاك الأراضي الراسعة ألا يؤجروا أراضيهم صفقة واحدة لمستأجر كبير ، لأن هذه الطريقة تحرم المالك من استغلال أرضه استفلا لا صحيحا إذ المستأجر الكبير ما هو إلا

وسيط يعود فيؤجر الأرض لصغار المستأجرين ويكتسب الفرق بين الإيجارين، وفضلا عن ذلك فلهذه الطريقة أثر سيئ عند الفلاحين ، لأن المستأجر الكبير يسمى للحصول على أكبر كسب ممكن ولو أدى ذلك إلى امتصاص دم صغار المستأجرين ، فما دام الأمر سينتهي إلى إعطاء الأرض لصغار المستأجرين فلماذا لا تؤجر لهم مباشرة دون وساطة المستأجر الكبير؟ أو لماذا لا يزرعها المالك بنفسه؟

وقد دلتني الخبرة على أن أفضل طريق للتأجير هو التأجير عينا ، بالاتفاق على نسب أو مقادير محدودة من المحاصيل المختلفة ، كأن ينص في العقد على أن يكون الإيجار عددا من قناطير القطن أو من أرادب الذرة عن كل فدان ، أو على أن يكون للمالك ثلث أو نصف المحصول كله ، وبالطبع تراعى في وضع هذه النسب أو في هذه المقادير درجة خصوبة الأرض وما يقوم به المستأجر من نفقات الانتاج ، واعتقد أن في التأجير عينا ، ما يضمن العدالة بين المالك والمستأجر ، خصوصا إذا ما زادت أو نقصت أسعار المحاصيل .

وبما يساعد على تدعيم العلاقات بين الملاك والمستأجرين إيجاد هيئات تشرف على المالك والمستأجر ، وليس هناك أفضل من الجمعيات التعاونية ، على أن تكون جمعيات صحيحة ومؤسسية لنفع الأهالي . فهي تستطيع أن تجمع أهالي القرية من ملاك ومستأجرين في صعيد واحد ، وهذه الرابطة — رابطة التعاون — تؤلف بين قلوبهم وتجعلهم يعملون معا لتحسين حالة القرية وخدمة الملاك والمستأجرين معا ، كجرا كانوا أو صغارا ، أخذا بشعار التعاون وهو "الفرد للمجموع والمجموع للفرد" .

على أنه يجب أن تكون وراء الجمعيات التعاونية قوة تدعمها وتشد أزرها وتمولها وذلك بإنشاء بنك تعاون مركزي لإمدادها بالقروض . قد يقال إن إنشاء هذا البنك يحتاج إلى رأس مال لا يمكن تديره الآن ، ولكني أعتقد أن هناك وسائل كثيرة لتدير رأس المال هذا ، وذلك بإضافة ضريبة وقتية — للتعاون — على كل فدان أو بأعادة ضريبة القطن الصادر لمدة سنتين أو ثلاث مثلا ، أو فرض ضريبة بسيطة لمدة معينة على بعض الكماليات كملب السجائر ، وإن واثق أن مثل هذه الضرائب البسيطة الوقتية لا تثقل كاهل دافعيها بل يدفعونها عن طيب خاطر إذا علموا أنها ستخصص لفائدة الفلاح المصري وأنها لا تدخل خزائن الدولة كبنية الضرائب بل تستعمل لغرض نيل هو إنشاء بنك تعاون مركزي .

هناك كلمة ختامية عن تحسين العلاقة بين المالك والمستأجر ، وهي ضرورة تقوية الاتصال الشخصي بينهما ، فكثيرون من الملاك لا يقيمون في أراضيهم ولا يعرفون المستأجر إلا ساعة دفع الإيجار ، مع أن هذا المستأجر هو الذي يقوم بخدمة أراضيهم ، وقد يقبض بذلك على زمام ثروتهم بل قد تتوقف معيشتهم عليه ، وهو مع ذلك غريب عنهم بل إن أراضيهم ذاتها غريبة عنهم ، إذ قد لا يعرفون إلا القليل عنها . لهذا أنصح الملاك بأن يعودوا إلى الريف ليقوموا فيه بين

ظهرانى فلاحهم من وقت لآخر ، ويعملوا على إيجاد صلة تعارف قوية بينهم هم وأولادهم وبين مستأجرهم ومزارعيهم وفلاحهم ، وقد تكلم سعادة هيكل باشا فى هذا الموضوع بما فيه الكفاية . وتحضرنى فى هذا المقام دعوة وجهها — على صفحات هذه المجلة — أحد أصدقائى الأفاضل ، المهتمين بالمسائل الاجتماعية ، وقد كان الى وقت قريب من العاملين فى رابطة الإصلاح الاجتماعى وهو الدكتور محمد عبد المنعم رياض بك ، دعا فيها الناس الى العودة الى الريف مينا ما يحنونه بهذه العودة من جليل الفوائد فى شرح مستفيض وبيان رائع .

والواقع أن كل مالك يقيم فى أرضه ولو بعض الوقت ، يؤدى لمن حوله خدمة اجتماعية عظيمة ، إذ فى وسعه أن يكون رسول هدى ورحمة للفلاحين ، وأن يكون بين مزارعيه نعم الرائد ونعم المرشد وأن يدلم على أفضل الوسائل لتحسين صحتهم وتنظيف مساكنهم ، ويرشد المرضى منهم الى وسائل العلاج الصحيح ويبعث بهم الى المستشفيات ، وهو يستطيع بقليل من المال أن يحفر ثرا للشاء النقي وأن يقيم — ولو بالتعاون مع أمثاله القادرين — مرابض بسيطة تغنى القرية عن تراكم الأقدار فى خرائبها وعلى ربواتها . بل هو يستطيع أن يتغلغل فى كل شؤون القرية ودخائلها ، فيحض الأباء على تعليم أولادهم تعليما ، وعلى تربية بناتهم تربية صالحة تنشئهن مهذبات صالحات لخدمة البيت والأسرة .

وحبذا لو كانت لهذا المالك زوجة وبنات وبنون يعاونون فى خدمة الأسر وإرشادها . تصوروا الزوجة وقد جعلت تمر كل يوم بدور القسرية تزور أهلها وتبذل إرشاداتها خلال الاحاديث ، فى الطبخ ، وفى تضييد الجراح والتمريض ، وفى الحياكة وغير ذلك ، فإذا بها تصبح بعد قليل ملاك رحمة فى القرية . ثم الاولاد والبنات وخصوصا الشباب منهم يستطيعون أن يفيدوا أحسن الفائدة فى رفع المستوى الاجتماعى للقرية ، وفى إسعاد أهلها

وأخيرا فإن وجود الملاك فى أراضيهم واتصالهم هم وأفراد أسرهم بالفلاحين يقرب عليه أن كل مالك يعد أولاده وخصوصا الفتيات للقيام برعاية الفلاحين وإرشادهم . وإنى أخص الفتيات بالذكر لأنهن يستطعن بما لديهن من عطف وحنان أن يعملن على رفع مستوى المعيشة فى منازل الفلاحين ، كما يستطعن أيضا تقديم معاونة جدية فى أعمال زراعية هامة تعود بالنفع على الملاك والمستأجرين وأهالى القرية بصفة عامة ، كتربية الدواجن ، والنحل ودودة القز ، والقيام ببعض الصناعات الزراعية ، كمنتجات الألبان والمربات والأشربة والمنسوجات اليدوية وما الى ذلك . لهذا أعتقد أن هناك فائدة كبرى من إنشاء قسم لدراسة الزراعة لفتياتنا ، على أن يكون له برنامج خاص يتفق مع حالتهم ومع استعدادهم . وقد زرت فى بروكسل عاصمة بلجيكا مع صديق سعادة جلال فهم باشا سنة ١٩٢٧ مدرسة زراعة عليا للبنات يتعلمن فيها جميع فروع الزراعة عمليا فإذا ماتخرجن وتزوجن كن أكبر عون لأزواجهن بل كن مدرسة للشعب توحى اليه من المعلومات وشتى الصناعات الزراعية ما يتدرج به الى السعادة والرخاء .

محمد على ناصر